لغرضهما وهذا ظاهر جدا ولكن خفي على بعض فظن انه من مقولة

اخرى فقال لا ادرى من اى مقولة هو وعلى بعض حيث قال

فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا

جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير

الصوت فقوله ليس من مقولة الى

ليس على ما ينبغي فاحفظ فانه على

الفضلاء لا ادرى من اى مقولة هو فكنت قولى بلغه

او غير ذلك فهو غلط فاحش

ومرفوعا ومعطوف عليه الى غير ذلك ذكره

مدلول ذلك الامر الاعتباري المسكن الحكمي وهذا

قال اذا رجع الضمير الى الصوت ولم يحمل الى

جزء الكلام ولا فائدة مقام الالفاظ وهذا قرينة وضع الوضع اللغوى

تعيين الشيء لشيء متى ادرك الاول فهم الثاني للعالم به والوضع

اللفظي نوعان شخصي هو تعيين لفظ معين بنفسه لمعنى وجعله بازائه

ونوعي هو تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند اطلاق

الوضع هو الشخصي والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه

او ما يناسبه فهو فرع الوضع وخرج بهذا القيد المهملات والمحرفات

عن

عن الوضع غلطا ومقتضيات الطبع وبقى الحرف لان احتياجه

الى متعلقه في الدلالة وفهم معناه لا في التعيين والجعل المذكورين

فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع واما مجاز فلا وضع فيه لا شخصيا

ولا نوعيا كذا ذكره الشريف في حاشية المطول نعم قد يقال

ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله

في غيره اذا وجد علاقة بين المحل فاتت المعتبرة ولكن هذا

الاستعمال لا وضع ولو قيل شخصيه وضع فلا مشاحة

في الاصطلاح فظهر ان الوضع يختص بالحقيقية وان الاستعمال

يعم المجاز والكناية مفردا حال من ضمير وضع وهو

ما لا يقصد بجزء لفظه جزء معناه فخرج به المركبات كلامية او غيرها

اعلم ان ها هنا ابحاثا دقيقة غامضة زلت فيها الاقدام

وتحيرت افهام الاقوام لا بد من بيانها اظهار للحق وارشاد

للخلق فنقول وبالله التوفيق ومنه التدقيق والتحقيق الاول انهم

اختلفوا في تعريف الكلمة بزيادة القيود ونقصها فالزمخشري

والمطرزي خصت لفظ دلالة معنى مفرد وضع وابن الحاجب

ومن تبعه حذفوا الدلالة استغناء عنها بالوضع والمحقق حذف

المعنى ايضا ان دلالة الوضع على المعنى وضع منها عليها وان كانتا

Copyright © King Saud University